فرنسا وإسبانيا وألمانيا وبريطانيا تهدد مادورو!

أميركا تسعى من خلال مجلس الأمن للعبث بفنزويلا.. وروسيا تتصدى

تصدت روسيا والصين وجنوب إفريقيا وغينيا الاستوائية أمس السبت لمحاولات أميركا للعبث بالأمن الداخلي لفنزويلا من خلال استصدار بيان في مجلس الأمن الدولي يعبر عن تأييد كامل للجمعية الوطنية الفنزويلية باعتبارها «المؤسسة الوحيدة المنتخبة ديمقراطياً» في البلاد، في مسعى أميركي لدعم الانقلاب في كراكاس.

وعقد مجلس الأمن الدولي أمس السبت جلسة عملية بطلب من الولايات المتحدة «لبحث الوضع في فنزويلا».

وصوتت روسيا ضد جدول الأعمال الأميركي، واقترحت آخر مختلفاً يقضي بالنظر في عدم «التدخل في شؤون فنزويلا الداخلية».

وشدد مندوب روسيا الدائم لدى الأمم المتحدة، فاسيلي نيبينزيا، على أن فنزويلا لا تشكل أي خطر على الأمن الدولي، متهماً الولايات المتحدة بمحاولة تدبير انقلاب في هذه الدولة.

واتهم الدبلوماسي الروسي الإدارة الأميركية بـ«جر مجلس الأمن إلى ألعابها القذرة بهدف تغيير الحكم في فنزويلا».

كما رفضت فنزويلا مهلة الأيام الثمانية التي حددتها دول أوروبية عدة لإجراء انتخابات، تحت طائلة الاعتراف برئاسة المعارض خوان غوايدو.

وقال وزير الخارجية الفنزويلي خورخي أريازا خلال جلسة لمجلس الأمن «لا أحد يحدد لنا مهلاً ويقول لنا إذا ما كان ينبغي الدعوة إلى انتخابات أو لا. من أنتم لتوجهوا إنذاراً إلى حكومة لها سيادتها؟».

من جانبها، دعت الصين جميع أطراف الأزمة الفنزويلية إلى التصرف بعقلانية وهدوء وإيجاد حل للنزاع عبر الحوار وضمن إطار الدستور.

وشدد الدبلوماسي الصيني على أن الأزمة الفنزويلية داخلية وليست دولية، مؤكداً أن لدى الشعب الفنزويلي وحده الحق في تقرير مصيره.

في المقابل قال وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو: «لا تختبروا عزيمتنا»، متوجهاً إلى الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو حول مسألة حماية الدبلوماسيين الأميركيين في فنزويلا الذين صدر أمر بطردهم.

هذا وكشفت صحيفة «وول ستريت جورنال» أن السلطات الأميركية أعدّت قبل أسابيع «خطة سرية» لدعم المعارضة الفنزويلية، وخريطة طريق لانتزاع السلطة في البلاد والانقلاب على الرئيس الشرعي المنتخب وفقاً للدستور نيكولاس مادورو.

وفقاً لمصدر في إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب، في ليلة ٢٢-٢٣ كانون الثاني الجاري، هاتف نائب الرئيس الأميركي، مايك بنس، زعيم المعارضة الفنزويلية، ورئيس البرلمان في البلاد، خوان غوايدو، ووعده بتقديم واشنطن كل الدعم له ولأنصاره إذا أعلن نفسه رئيساً مؤقتاً للبلاد، وأملى عليه خطة التحرك.

كما كشفت وكالة «أسوشيتد برس» الأميركية في تقرير لها عن زيارة قام بها رئيس البرلمان الفنزويلي خوان غوايدو لواشنطن ودول الجوار الموالية لها في الخفاء قبيل تنصيب نفسه الأربعاء الماضي رئيساً للبلاد في محاولة انقلاب على السلطة الشرعية.

ونقلت الوكالة عن عمدة كراكاس السابق أنطونيو ليديسما أحد مساعدي غوايدو قوله إنه «في منتصف كانون الأول الماضي سافر غوايدو سراً إلى واشنطن وكولومبيا والبرازيل لإبلاغ المسؤولين هناك عن خطط المعارضة الفنزويلية».

بدوره قال دبلوماسي من إحدى دول أميركا اللاتينية في مجموعة ليما لم يكشف عن اسمه «إنه وفي بوغوتا عاصمة كولومبيا أكد غوايدو شخصياً أنه سيعلن نفسه رئيساً يوم ٢٣ كانون الثاني».

في هذه الأثناء أعلنت فرنسا وإسبانيا وألمانيا وبريطانيا أنها ستعترف برئيس البرلمان الفنزويلي خوان غوايدو رئيساً مؤقتاً للدولة إذا لم يعلن الرئيس نيكولاس مادورو خلال ٨ أيام عن تنظيم انتخابات جديدة.

وذكر الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، على حسابه الرسمي في «تويتر»: «إذا لم يُعلن عن تنظيم انتخابات خلال ثمانية أيام، فنحن مستعدون للاعتراف بغوايدو رئيساً لفنزويلا لإطلاق عملية سياسية».

وبعد دقائق من إعلان ماكرون، قال رئيس الحكومة الإسبانية، بيدرو سانشيز، عبر «تويتر» أيضاً: «إذا لم يتم هناك الإعلان خلال ثمانية أيام عن تنظيم انتخابات حرة ونزيهة وشفافة وديمقراطية ستعترف إسبانيا بغوايدو رئيساً لفنزويلا».

وسرعان ما انضمت ألمانيا إلى جوقة المطالبين بتنظيم انتخابات جديدة في فنزويلا، إذ أكدت المتحدثة باسم حكومة برلين، مارتينا فيتز، على حسابها في «تويتر»: «إذا لم يعلن عن الانتخابات خلال ثمانية أيام، فإننا مستعدون للاعتراف بخوان غوايدو رئيساً مؤقتاً».

بدوره، أعلن وزير الخارجية البريطانية، جيريمي هانت، عبر حسابه في «تويتر»، أن مادورو «لم يعد زعيماً شرعياً للبلاد».

كما جدد وزير الخارجية الإيرانية محمد جواد ظريف التأكيد على دعم إيران لفنزويلا في مواجهة المخططات الأميركية.

اجتماع مجلس الأمن من اجل استصدار بيان حول الوضع في فنزويلا أمس (رويترز)

زاخاروفا: واشنطن لم تستطع السيطرة على دمشق وتحاول الآن في كراكاس

| وكالات

اعتبرت موسكو أن الولايات المتحدة الأميركية وبعد إخفاق محاولاتها بالسيطرة على الوضع السياسي في سورية تحاول الآن السيطرة على فنزويلا.

وعلقت المتحدثة باسم الخارجية الروسية، ماريا زاخاروفا، وفق وكالة «سبوتنيك» الروسية للأنباء، على إعلان وزير الخارجية الأميركي، مايك بومبيو، بتعيين دبلوماسي أميركي سابق، مسؤولا عن استعادة الديمقراطية في فنزويلا.

وكتبت زاخاروفا، على حسابها في «فيسبوك»: هذه محاولة من واشنطن للسيطرة مباشرة على الوضع السياسي في فنزويلا، التي تنظر إليها المؤسسة الأميركية العميقة حديقة إقليمية تابعة لها في المستقبل. في العراق، عملوا على ما وصفوها «استعادة الديمقراطية»، وفي ليبيا أيضا، في سورية لم يتمكنوا، أو بالأحرى لم يسمح لهم بذلك. الآن فنزويلا».

وأعلن وزير الخارجية الأميركي، الجمعة، تعيين الدبلوماسي السابق، اليميني، إليوت أبرامز، مسؤولا في وزارة الخارجية عن الجهود الأميركية «لاستعادة الديمقراطية في فنزويلا».

كذلك، ردت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الروسية على بيانات ألمانيا وفرنسا وإسبانيا بشأن احتمالية الاعتراف بخوان غوايدو رئيسا مؤقتا لفنزويلا.

وكتبت وفق «سبوتنيك»: أن البيانات الأوروبية حول احتمالية الاعتراف بزعيم المعارضة في فنزويلا خوان غوايدو كرئيس مؤقت للبلاد، في حال لم يعلن الرئيس نيكولاس مادورو موعداً لإجراء الانتخابات خلال ٨ أيام لم تكن متطابقة فقط، لكنها صدرت عن زعماء أوروبيين في الوقت ذاته.

وفي وقت سابق، من يوم أمس، قالت نائبة المتحدث باسم الحكومة الألمانية، مارتينا فيتز، في تغريدة على حسابها الرسمي في «تويتر»: إن «شعب فنزويلا يجب أن يكون قادرا على اتخاذ القرار بشأن مستقبله بحرية وأمان، إذا لم يتم إعلان إجراء انتخابات خلال ٨ أيام، نحن مستعدون للاعتراف بغوايدو كرئيس مؤقت».

كما أعلن رئيس الوزراء الإسباني بيدرو سانشيز، في تغريدة على حسابه عبر موقع «تويتر»، أن بلاده سوف تعترف بزعيم المعارضة الفنزويلية غوايدو رئيسا لفنزويلا في حال لم يعلن الرئيس الحالي مادورو إجراء انتخابات ديمقراطية وشفافة وحرة خلال ٨ أيام.

وكان الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، قال: إن «بلاده سوف تعترف بغوايدو رئيسا لفنزويلا، إذا لم يتم إجراء انتخابات رئاسية في البلاد في غضون ٨ أيام». وذكر الرئيس الفرنسي، في تغريدة له على «تويتر»، أن باريس تعمل على ذلك مع شركائها الأوروبيين. وقال: «يجب أن يتمكن الشعب الفنزويلي من تقرير مستقبله بحرية».

وتشهد فنزويلا توترا متصاعدا، إثر إعلان رئيس الجمعية الوطنية غوايدو، نفسه رئيسا مؤقتا للبلاد، وسارع الرئيس الأميركي دونالد ترامب إلى الاعتراف بزعيم المعارضة رئيسا انتقاليا، وتبعته كندا وكولومبيا وبيرو والإكوادور وباراغواي والبرازيل وتشيلي وبنما والأرجنتين وكوستاريكا وغواتيمالا وجورجيا ثم بريطانيا، في حين أيدت كل من روسيا وتركيا والمكسيك وبوليفيا شرعية مادورو، الذي أدى قبل أيام اليمين الدستورية رئيسا لفترة جديدة من ٦ سنوات. وعقب ذلك، أعلن الرئيس المنتخب مادورو، قطع العلاقات الدبلوماسية مع واشنطن، متهما إياها بتدبير محاولة انقلاب ضده.

وأدانت سورية، في وقت سابق، بشدة تمادي الإدارة الأميركية وتدخلها السافر في شؤون جمهورية فنزويلا البوليفارية مؤكدة تضامنها الكامل مع قيادة وشعب فنزويلا في الحفاظ على سيادة البلاد وإفشال المخططات العدوانية للإدارة الأميركية.

طالب بخروج القوات العسكرية من كركوك ومتظاهرون يحرقون مقراً للقوات التركية في دهوك

«الوطني الكردستاني»: تفاهم بين الأحزاب الكردية لتشكيل الحكومة الجديدة

أعلن المتحدث باسم المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني سعدي احمد بيره أمس عن وجود تفاهم مشترك بين الاتحاد والحزب الديمقراطي الكوردستاني وحركة التغيير لتشكيل الحكومة الجديدة لإقليم كردستان» داعياً إلى «خروج الجيش العراقي وقوات الشرطة والحشد الشعبي من محافظة كركوك». وأشار بيره في مؤتمر صحفي عقده بعد اجتماع المكتب السياسي أمس أن «الاجتماع بحث مسألة تشكيل حكومتي الاتحادية وحكومة إقليم كردستان، وجعل ملف بغداد وكركوك والإقليم في سلة واحدة». وأوضح أن «الاتحاد الوطني لا يرفض اجتماعاً ثلاثياً مع التغيير والديمقراطي لتشكيل حكومة إقليم كردستان الجديدة وأن هناك نقاط مشتركة أكثر من نقاط الخلاف بيننا».

وأشار بيره إلى أن «الاجتماعات الثنائية ستستمر خلال الأيام المقبلة وتم اقتراح عقد لقاء ثلاثي حول تشكيل الحكومة».

وأضاف أيضاً: إنه «يجب تطبيع الأوضاع في كركوك والمناطق المتنازع عليها ومغادرة القوات العسكرية من كركوك»، مضيفاً: إن «الحزب الديمقراطي متفق معنا على تحديد محافظ جديد لكركوك».

وقال بيرة: إن «الاتحاد الوطني ينظر بشكل إيجابي للموازنة الاتحادية التي أقرتها بغداد، والتي تفصل رواتب الموظفين عن الخلافات».

وأضاف: إن «مسألة كركوك والمناطق المستقطعة من الإقليم مهمة، كالماء والهواء، لذا من الضروري تطبيع الأوضاع في تلك المناطق وبأسرع وقت، وكذلك هناك ضرورة لخروج قوات الحشد الشعبي والشرطة والجيش الاتحاديين من تلك المناطق والعودة إلى ثكناتهم خارج المدن». وفي سياق آخر هدد محافظ البصرة أسعد العيداني أمس بإغلاق المنافذ الحدودية التي تربط المحافظة بدول الجوار احتجاجاً على سياسة الهيئة العامة للجمارك.

وقال العيداني في مؤتمر صحفي عقده في محافظة البصرة: إنه «يفترض أن نعمل وفق ماهو متعارف عليه في أغلب دول العالم، من خلال سلطة تعنى بالموانئ والمطارات ويقع على عاتقها مهمة المنافذ، لكن من المؤسف أن نجد هناك سياسات مجحفة وعراقيل إضافية أمام حركة التبادل التجاري»، مشيراً إلى أن «لقاء اليوم «أمس» جاء لمناقشة الواقع التجاري ومشكلاته في المحافظة، والخروج بتوصيات نضعها على طاولة الحكومة الاتحادية».

وشدد العيداني بالقول: «علينا كحكومة محلية أن نتخذ قراراً مستقلاً بإدارة منافذنا الحدودية وفقاً لنظام اللامركزية، بعد أن هجرها الكثير من التجار بسبب الآلية المجحفة التي تضع».

وأكد المحافظ حاجة المحافظة إلى١٠ مليارات دولار للبدء بإقامة مشروعات إستراتيجية للنهوض بواقع المدينة لتكون عاصمة العراق الاقتصادية، وأضاف: إن «ما رصد للبصرة حالياً في موازنة العام الجاري يبلغ ترليون دينار ونصف الترليون أي ما يعادل مليار دولار واحد فقط، وذلك المبلغ وعلى مستوى العام الحالي يكون «فاتحة طريق» للنهوض بالبصرة».

في سياق منفصل أفاد مصدر محلي أمس بقيام متظاهرين غاضبين بحرق مقر للقوات التركية في محافظة دهوك. وذكر المصدر أن «المئات خرجوا بتظاهرة ضد القصف الجوي التركي لقضاء العمادية في محافظة دهوك»، وأضاف: إن «المتظاهرين قاموا بحرق مقر للقوات التركية في ناحية شيلادزي».

وذكرت وكالة «روداو» الكردية أن الحادث أسفر عن مقتل أحد المحتجين وإصابة ١٠ آخرين جراء إطلاق نار على يد العسكريين الأتراك. بدورها أكدت وزارة الدفاع التركية تعرض إحدى قواعدها العسكرية شمالي العراق، أمس لهجوم من قبل متظاهرين أكراد قالت: إنهم مدفوعون من «حزب العمال الكردستاني». وقالت في بيان أصدرته حول هذا الحادث: إن الهجوم أسفر عن أضرار جزئية طالت مركبة ومعدات عسكرية في القاعدة.

إلى ذلك أعلن مصدر في الاستخبارات العسكرية أمس عن مقتل ٣ من مسلحي تنظيم «داعش» بقصف جوي استهدف مضافة شمال شرق بعقوبة.

وذكر المصدر أن «طيران الجيش قصف مركزاً لمضافة مهمة لتنظيم «داعش» شمال حوض الوقف ما أسفر عن مقتل ثلاثة من مسلحي التنظيم وفق المعلومات الأولية». وأضاف: إن «قصف المضافة جاء ثمرة تعاون بين طيران الجيش والاستخبارات في تحديد مكان المضافة بدقة قبل قصفها».

على حين أعلنت قيادة شرطة محافظة ديالى أمس اعتقال ١٦ مطلوباً بتهم إرهابية وجنائية في مختلف مناطق المحافظة. وقال الناطق باسم قيادة شرطة ديالى العقيد غالب العطية، في بيان: إن «شرطة المحافظة مستمرة في تنفيذ عملياتها الأمنية بحق المطلوبين للقضاء وأسفرت عن إلقاء القبض على ١٦ مطلوباً في قضايا إرهابية وجنائية في مناطق متفرقة من المحافظة».

وأضاف: إن «عمليات إلقاء القبض على المطلوبين مستندة إلى أوامر قبض قضائية وألقي القبض عليهم خلال عمليات الدهم والتفتيش الدقيق في السيطرات الأمنية». ونوه العطية أن «شرطة ديالى توصل عملياتها الأمنية بشأن إلقاء القبض على المطلوبين لإحالتهم على القضاء لينالوا جزاءهم العادل».

واع – روسيا اليوم – وكالات

منظمات دولية طالبتها بمقابلة معتقلين تعرضوا للتعذيب

الاتحاد الأوروبي يضيف السعودية إلى مسودة قائمة تمويل الإرهاب

ذكر مصدران لوكالة «رويترز» أن الاتحاد الأوروبي أضاف السعودية إلى مسودة قائمة الدول التي تمثل خطراً على التكتل بسبب تراخي السيطرة على تمويل الإرهاب وغسل الأموال.

وتضم القائمة الحالية للاتحاد الأوروبي ١٦ دولة وتم تحديثها هذا الأسبوع باستخدام معايير جديدة. والسعودية هي واحدة من الدول التي أضيفت إلى القائمة المحدثة التي لا تزال سرية، وفق ما ذكره مصدر من الاتحاد الأوروبي ومصدر سعودي لـ«رويترز».

ويأتي ذلك، في ظل تزايد الضغط الدولي على السعودية بعد مقتل الصحافي السعودي جمال خاشقجي في القنصلية السعودية باسطنبول في تشرين الأول ٢٠١٨.

والخطوة انتكاسة للرياض في الوقت الذي تسعى فيه إلى تعزيز سمعتها الدولية لتشجيع المستثمرين الأجانب على المشاركة في خطة تحول ضخمة وتحسين العلاقات المالية لبنوكها.

وإلى جانب الضرر الذي سيلحق بسمعتها، فإن إدراج المملكة في القائمة يعقد العلاقات المالية مع الاتحاد الأوروبي.

وسيتعين على بنوك التكتل إجراء عمليات تدقيق إضافية على المدفوعات التي تشمل الكيانات من الدول المدرجة.

ولا بد من اعتماد القرار المؤقت من دول الاتحاد وعددها ٢٨ قبل اعتماده رسمياً الأسبوع المقبل.

وقال متحدث باسم المفوضية الأوروبية إنه ليس لديه تعليق على محتوى القائمة لأنه لم يتم الانتهاء منها بعد.

وتنص القائمة الحالية للاتحاد الأوروبي على أن البلدان تدرج في القائمة السوداء إذا كانت تعاني من «أوجه قصور إستراتيجية في مكافحة غسل الأموال ومواجهة أنظمة تمويل الإرهاب التي تشكل تهديدات كبيرة على النظام المالي للاتحاد». وأخفقت المملكة في أيلول في الحصول على عضوية قوة مهام التحرك المالي بعد التوصل إلى قرار مفاده أنها عجزت عن محاربة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

واتخذت الحكومة خطوات لتعزيز جهودها في التصدي للكسب غير المشروع وإساءة استخدام السلطة، لكن قوة مهام التحرك المالي قالت في أيلول إن الرياض لا تحقق أو تحاكم بشكل فعال الأفراد المتورطين في أنشطة غسل الأموال على نطاق أوسع ولا تصادر عائدات الجريمة في الداخل أو الخارج. وفحص الاتحاد الأوروبي ٤٧ دولة، بينها الولايات المتحدة وروسيا وسويسرا، قبل تحديث قائمته. ولم يتم فحص دول التكتل.

وفي غضون ذلك قالت وسائل إعلام بريطانية إن مشرعين بريطانيين هددوا بنشر تقرير خاص بهم يتضمن تفاصيل عن سوء معاملة معتقلين في السعودية ما لم تسمح لهم الرياض بالاتصال بناشطات معتقلات.

وطالبت منظمتا العفو الدولية وهيومان رايتس ووتش السعودية بالسماح لمراقبين مستقلين بمقابلة محتجزين تعرضوا للتعذيب.

وقالت منظمة العفو إنها وثقت عشر حالات تعذيب بحق النشطاء، بدورها أكدت هيومان رايتس ووتش أنه ينبغي السماح بوصول مراقبين إلى الأمراء الذين لا يزالون محتجزين في إطار ما عرف بالحملة على الفساد.

وكالات

محتجو «السترات الصفراء» يتظاهرون للأسبوع الحادي عشر ضد ماكرون.. وانقسامات في صفوفهم

تظاهر محتجو «السترات الصفراء» للسبت الحادي عشر على التوالي ضد الرئيس ماكرون الذي يحاول استعادة بعضاً من شعبيته من خلال دعوته لنقاش وطني بهدف تسوية الأزمة الاجتماعية في البلاد.

وانطلقت في باريس السبت التظاهرات من أربعة تجمعات، توجهت ثلاثة منها إلى الباستيل من جادة الشانزيليزيه ومن بلاس دو لا ناسيون ومن مقر بلدية إيفري سور سين فال دو مارن.

ودعا المحتجون، المنقسمون حول جدوى تقديم مرشحين للانتخابات الأوروبية، إلى المشاركة بعد ذلك في «ليلة صفراء» في ساحة الجمهورية حيث جرت تجمعات مواطنين تحت شعار «الليل وقوفا» في ٢٠١٦.

وستجري تظاهرات ليلية أخرى في عدد من المدن الفرنسية. كما أطلقت دعوات على موقع فيسبوك للتواصل الاجتماعي إلى المشاركة اليوم الأحد في سلاسل بشرية بمناطق أخرى.

أما حركة «فرنسا الغاضبة» التي تقودها بريسيلا لودوسكي فقالت إنها ستنظم «مسيرة تضامنية مع السترات الصفراء في الأراضي البعيدة» بعد ظهر أمس، بين مقر وزارة أراضي ما وراء البحار والمقر الباريسي لفيسبوك.

في المقابل، وغداة السبت الحادي عشر، سيتظاهر ناشطو «الأوشحة الحمراء» اليوم الأحد في إطار «مسيرة جمهورية دفاعاً عن الحريات» من أجل إسماع صوت «الأغلبية الصامتة» والدفاع عن «الديمقراطية والمؤسسات».

ومن جانب التيار المتطرف أطلقت دعوة إلى مسيرة للناشطين المناهضين للرأسمالية وللفاشية في إطار تجمعات ضد قانون العمل.

وتخشى السلطات الفرنسية حدوث فلتان في مدينتي بوردو وتولوز اللتين شهدتا أعمال عنف واسعة في الأسابيع الأخيرة.

وكانت السلطات الفرنسية أحصت ٨٤ ألف متظاهر في آخر سبتين، مع استعادة التحرك زخمه بعد عطلة عيد الميلاد ورأس السنة.

وتثير الخلافات الداخلية بين قادة محتجي «السترات الصفراء» انقسامات جديدة بعد القطيعة بين زعيميهما إيريك درويه وبريسيلا لودوسكي.

وجاءت هذه الانقسامات مع إعلان انغريد لوفافاسور وهايك شاهينيان، وهما من المنضوين في «السترات الصفراء»، عن لائحة «تجمع مبادرة المواطنة» للانتخابات الأوروبية التي ستجرى في أيار المقبل.

وقالت لوفافاسور الجمعة: إن «الهدف ليس الذهاب إلى بروكسل من أجل الذهاب إلى بروكسل، بل الاندماج في السياسة بشكل عام، الاندماج في النظام بدءاً بالانتخابات الأولى».

ورد عليها زميلها ياسين بولايكي من مدينة ليون: «إذا كانت حركة السترات الصفراء تشكك في النظام، وخصوصاً ذاك الذي أقامته أوروبا، فهذا ليس من أجل أن تصبح جزءاً منه».

وكان أغلبية الفرنسيين جددوا في استطلاع جديد نشر أول أمس دعمهم لاستمرار احتجاجات حركة السترات الصفراء ضد السياسات الاقتصادية للرئيس ماكرون.

وبدأت احتجاجات (السترات الصفراء) في تشرين الثاني الماضي تعبيراً عن رفض الزيادات في ضريبة الوقود ثم تحولت إلى احتجاج على السياسات الاقتصادية التي يطبقها ماكرون وصولاً إلى المطالبة باستقالته.

وكالات

من تظاهرات «السترات الصفراء» في مرسيليا أمس (رويترز)

الديمقراطيون يأملون أن يكون الرئيس الأميركي قد تعلّم الدرس

ترامب ينهزم ويتراجع مؤقتاً عن إغلاق الحكومة الفدرالية

أعلن البيت الأبيض، أن الرئيس الأميركي دونالد ترامب، وقّع على ميزانية مؤقتة تستمر حتى ١٥ شباط المقبل بعدما صدق عليها الكونغرس بمجلسيه، فور تراجع ترامب عن طلب المليارات لجداره مع المكسيك.

وجاء في بيان البيت الأبيض، أنه من المتوقع أن تستخدم الثلاثة أسابيع المقبلة التي تغطيها هذه الميزانية لإجراء مفاوضات بهدف التوصل إلى ميزانية طويلة الأجل.

وزعم الرئيس الأميركي أنه لم يقدم تنازلات للديمقراطيين، على الرغم من أنه وافق على اعتماد الميزانية المؤقتة دون الأموال التي طلبها لبناء الجدار الحدودي.

وكتب ترامب على تويتر: «أريد من الناس أن يقرؤوا أو يسمعوا كلماتي فيما يتعلق بالجدار الحدودي. لم يكن هذا بأي شكل من الأشكال تنازلاً».

وأضاف ترامب: «هذا كان بسبب قلقي على الملايين من الناس الذين تضرروا بشدة من الشاتدون (إغلاق جزئي للحكومة الأميركية) – وهذا يعني أنه بعد ٢١ يوماً، إذا لم يتم التوصل إلى أي صفقات، فإن المواجهة ستعود من جديد!».

وأعلنت المتحدثة باسم البيت الأبيض، سارة ساندرز، أن الرئيس ترامب، يعتزم البدء في بناء الجدار الحدودي بعد انقضاء فترة الميزانية المؤقتة، بغض النظر عن موقف الديمقراطيين، حيث كتبت في تغريدة على موقع «تويتر»: «بعد ٢١ يوماً، سيبدأ الرئيس في بناء الجدار، مع أو دون الديمقراطيين».

وأعلن الرئيس الأميركي الجمعة التوصل إلى اتفاق بشأن تشريع لإعادة عمل الحكومة الأميركية حتى ١٥ شباط المقبل، قائلاً: «أنا فخور للغاية بأن أعلن أننا توصلنا إلى اتفاق لإنهاء إغلاق الحكومة الاتحادية وإعادة عملها»، مضيفاً: إن لجنة من الحزبين الجمهوري والديمقراطي ستجتمع لمناقشة احتياجات أمن الحدود في البلاد.

وتسبب البند الخاص ببناء الجدار الحدودي مع المكسيك في أزمة بين ترامب والكونغرس، الذي يشكل الديمقراطيون الأغلبية في مجلس النواب فيه، ففي حين يصر ترامب على المضي قدماً في بناء الجدار ويطالب باعتماد ٥,٧ مليارات دولار لبنائه، يرفض الديمقراطيون هذا البند.

وتسبب هذا الخلاف في أزمة أدت إلى إغلاق جزئي للحكومة الأميركية منذ ٢٢ كانون الأول الماضي.

بدوره أعرب زعيم الأقليّة الديمقراطية بمجلس الشيوخ الأميركي تشاك شومر عن أمله في أن يكون ترامب «قد تعلّم الدرس» بعد أكثر من شهر من الشلل الجزئي بخدمات الحكومة الفيدرالية.

وقال شومر بعيد إعلان ترامب التوصّل إلى اتّفاق مع خصومه الديمقراطيين لتأمين تمويل للإدارات الحكومية الفيدرالية: «فلنأمل أن يكون الرئيس قد تعلّم الدرس!».

وأعلنت وكالة ستاندرد آند بورز للتصنيفات الائتمانية العالمية، أمس، أن الاقتصاد الأميركي خسر ما لا يقل عن ستة مليارات دولار خلال الإغلاق الجزئي للحكومة الاتحادية بسبب توقف العمال عن الإنتاج والنشاط الاقتصادي المهدور.

وكالات

السادة عملاء
بنك قطر الوطني - سورية الكرام:
يسرنا إعلامكم أنه أصبح بإمكانكم الحصول على كشوفات حسابكم لعام ٢٠١٨ من أي فرع من فروعنا في سورية.
الرجاء زيارة أقرب فرع للبنك وطلب المساعدة من موظفي خدمة العملاء.
لمزيد من المعلومات يمكنكم الاتصال بمركز خدمة العملاء ٠١١-٩٩٢٠.
QNB
بنك قطر الوطني - سورية ش.م.س.ع